

سنة مرعبة للخياطات في كمبوديا: كورونا أغلق معامل النسيج

تسريح آلاف الموظفين وعدم صرف الرواتب في سلاسل توريد الملابس وصناعة الأزياء العالمية



مصانع تحاول لملمة الخسائر

في حين سجلت الهند ما يقرب من 10 ملايين إصابة، وهي ثاني أعلى نسبة إصابة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، وميانمار أكثر من 100 ألف حالة، بقيت كمبوديا في حدود 400 حالة ولم تكن هناك وفيات، وفقا لإحصاءات جامعة جونز هوبكينز.

وقال لو "انظر إلى البدائل وميانمار، على سبيل المثال، أين يخرج فيروس كورونا عن السيطرة. سيكون هذا عاملا للمستثمرين في المستقبل". وهو متفائل بشأن التجارة مع بريطانيا بعد استكمال خروجها من الاتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر، والذي سيؤدي رسوم التكتل الجمركية ويسمح لكمبوديا بالتصدير إلى بريطانيا معفاة من الرسوم الجمركية.

البلاد في مجال حقوق العمال تدهور لدرجة أنه أصبح عبئا تسويقيا للبلاد وزاد من مخاطر تشويه سمعة العلامات التجارية". وتضارب الآراء حول مستقبل الصناعة. قال كين لو، ممثل أصحاب المصانع، إن 110 منها على الأقل أغلقت بشكل دائم بسبب انعدام الطلبات. ولا يزال مصير العشرات غير معروف، مضيفا أن الوضع سيصبح عندما يحين موعد دفع رسوم العضويات في 2021.

ويرى أن صناعة الملابس في كمبوديا أصبحت تستعد للانتعاش مع ارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة في 2020، إذ شهد تسجيل أكثر من 60 مصنعا جديدا. كما أن عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في كمبوديا أقل بكثير من مراكز الإنتاج الآسيوية الأخرى.

التجارية العالمية، بما في ذلك أديداس وليفي شتراوس، كمبوديا على إسقاط التهم الجنائية ضد زعماء النقابات. لكن رئيس الوزراء هون سين، الذي لا يزال في السلطة منذ 35 عاما، قال إن بلاده لن "تحتج" للمطالب الأجنبية.

1 مليار دولار قيمة انخفاض صادرات النسيج إلى أوروبا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020

وصف بنت غيرت، المدير الميداني لفرع مجموعة مراقبة اتحاد حقوق العمال في جنوب شرق آسيا، 2020 بالسنة المرعبة لعمال الملابس. وقال "إن أداء

ضربت جائحة كورونا قطاع النسيج والخياطة في كمبوديا والذي يشكل مصدر تمويل رئيسي ومشغلا لآلاف من الموظفين، حيث وجدت شركات صناعة الأزياء العالمية والمصانع نفسها في مواجهة ضعف الطلب وانهايار الصادرات ما راكم خسائر أحد أكبر القطاعات الاستراتيجية.

كاندال (كمبوديا) - وجدت شركات صناعة الأزياء العالمية ومصانع النسيج والخياطة العالمية نفسها في مأزق كبير جراء كورونا حيث أجبر الوفاء صناعة المنسوجات على التوقف ما أحال الآلاف من الموظفين إلى البطالة وعمق خسائر القطاع.

وفي هذا السياق سجل قطاع النسيج مصدر التمويل الأول لكمبوديا بعد قطاع السياحة خسائر كبيرة وتحدثت العديد من الخياطات عن تجاربهن في فقدان الوظائف ومأساة الوفاء على الصناعة الحيوية.

وتعمل إل أون فانا على مدار الساعة منذ أشهر لكنها لم تعد تخط الملابس، فهي تحرس الآلات في مصنع الملابس المهجور في كمبوديا أين عملت ذات يوم. وترى في الآلات الخياطة أمها الوحيد في إنقاذ منزلها وأرضها، التي قدمتها ضمانا للحصول على قرض لإطعام نفسها ووالديها المريضين بعد أن أدت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى إغلاق مصنع في مارس.

وقالت فانا "هذه الآلات هي أموالها، إنها حياتي". وتعهدت باحتجازها حتى تتلقى حوالي ألفي دولار من الأجور والمكافآت المستحقة منذ أن أغلق دراؤها المصنع الواقع على بعد حوالي 50 كيلومترا جنوب العاصمة بنوم بنه دون سابق إنذار.

وتابعت وهي جالسة بين 6 عملات سابقة بحرس مصنع على مدار الساعة "نحن لا نعرف سوى كيفية خياطة

قدمت كمبوديا بعض المساعدة لعمال الملابس المسرحين، لكن العمال والمدافعين يقولون إنها غير كافية ويصعب الوصول إليها. وقال المتحدث باسم وزارة التشغيل هيغ سور مؤسسة تومسون رويترز

"إن عملية التقدم للحصول على دعم مالي لم تكن صعبة على الإطلاق.. طالما أن المصنع يقدم طلب التعليق بشكل صحيح". في جميع أنحاء العالم النامي، سُرح الملايين من العمال في سلاسل توريد الملابس وتركوا دون رواتب في 2020 حين ضرب الوباء صناعة الأزياء العالمية. ولم يتلق العمال الكمبوديون أجورهم التي تتجاوز مجتمعة 120 مليون دولار للأشهر الثلاثة الأولى من الوباء وحدها، وفقا لجماعة العمل "لابور بيوند ذا ليل"، التي وصفت الأزمة بالآزمة الإنسانية المتصاعدة.

وانخفضت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي التي تبلغ قيمتها عادة حوالي 5.5 مليار دولار سنويا بنحو مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020. وحدثت العلامات

ومعاملات البحث عبر "غوغل" وتبادل الرسائل عبر "واتساب" والأمسيات عبر "تفليكس". وتعرف هذه الشركات في الولايات المتحدة بمختصر "غافام" أي غوغل وأمازون وفيسبوك وأبل ومايكروسوفت، وفي الصين "باتكس" أي بايدو وعلي بابا وتنتست وشيامو. وتقول خبيرة الاقتصاد، جويل توليدانو، الأستاذة في جامعة باري - دوفين إن "نجمات الرأسمالية الرقمية

ترتيبات لإبرام اتفاقية استثمارية بين أوروبا والصين

بروكسل - قال مسؤولون ودبلوماسيون الجمعة إن الاتحاد الأوروبي والصين يهدان للتوصل إلى عقد اتفاقية استثمارية بحلول نهاية 2020 تمنح الشركات الأوروبية دخولا أكبر إلى السوق الصينية بعد محادثات استمرت ست سنوات.

وفي خطوة كبيرة محتملة لإصلاح العلاقات بعد تفشي فيروس كورونا في الصين وحملة بكين على هونغ كونغ، فإن الاتفاقية الاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي والصين ستضع معظم شركات التكتل على قدم المساواة في الصين. وسيبني ما يقول الاتحاد الأوروبي إنه تمييز ودعم حكومي غير عادل للشركات المحلية.

وقال وانغ ون بين، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية الجمعة، إن "المفاوضات الآن في مراحلها النهائية".

كما قال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن الاتفاق قريب بعد دفعة من المانيا، التي تتولى رئاسة الاتحاد حتى نهاية العام، وهي أكبر مصدر أوروبي إلى الصين.

والمفاوضات التي انطلقت منذ 2014 كانت عاقلة لسنوات. ويشكو الاتحاد الأوروبي من إخفاق الصين في الالتزام بوعودها برفع قيود على الاستثمار الأوروبي، على الرغم من تعهدها بفتح ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتصل الصين بالفعل بشكل واسع النطاق إلى سوق الاتحاد الأوروبي الذي يضم ما يزيد عن 450 مليون شخص. وقالت المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، إن الاتفاقية الاستثمارية "أداة أساسية لمعالجة هذا الاندماج في التوازن".

وستكون الاتفاقية بمثابة تحول من تشاؤم في وقت سابق، حين قال رئيس غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي في الصين في يونيو إنه يتسك في إمكانية إبرام صفقة بحلول نهاية 2020.

الوباء حدث مفصلي في تاريخ عمالقة التكنولوجيا

طفرة الأرباح لا تخفي ضغوط الحكومات لكبح التأثير القوي للشركات الرقمية

وفي الصين، تشدد السلطات منذ عدة أشهر الأنظمة المفروضة على محتويات منصات مختلفة. وأعلنت كذلك قواعد جديدة للتجارة الإلكترونية.

دخول مجموعة "انت غروب" للدفع عبر الإنترنت البورصة في اللحظة الأخيرة، على أنه تحذير من الحكومة الصينية تجاه قطاع أصبح نفوذه كبيرا ويحقق إيرادات هائلة.

ويبدو المجتمع المدني بشكل متزايد أيضا بسلطة الشركات العملاقة هذه، إلا أن هذا الغضب لم يفض بعد إلى تغيير نموذجها الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة، واجهت فيسبوك في يوليو مقاطعة من حوالي مئة ماركة على خلفية التعتبة في إطار حركة "حياة السود مهمة" من دون أن يلحق ذلك ضررا اقتصاديا بارزا بها.

وفي كاليفورنيا، ترفض شركتا "أوبر" و"ليفيت" لسيارات الأجرة توظيف السائقين بموجب قانون العمل في الولاية وقد أقتنعا الناخبين بدعمها خلال استفتاء حاسم أجري في الثالث من نوفمبر.

وفي فرنسا يتركز الاستياء على أمازون المتهمه بالقضاء على المتاجر الصغيرة واستغلال الموظفين والتشجيع على الاستهلاك المفرط من دون مراعاة للبيئة، إلا أن الشركة التي يرأسها جيف بيزوس حققت مبيعات قياسية خلال إطار المساعة.

600 في المئة، فيما تضاعف سعر سهم "إير بي. إن. بي" في اليوم الذي طرح فيه أسهمها في البورصة.

أما التطبيقات الصينية التي كانت لفترة طويلة تقتصر على السوق المحلية، فباتت الآن تنتشر في العالم مثل "تيك توك" و"شيين" (ملايس) و"ليكي" (فيديو).

ولم تحف الجائحة بتعزيز "غافا"، بل أنها أحدثت إدراكا بضرورة تنظيم هذه الشركات المتطورة التي يتواصل توسعها مع شرائها الكثير من الكيانات الأخرى.

وتقول جويل توليدانو "حتى العام 2017، كنا نعتبر أن الميزات التي تحملها هذه الشركات ولاسيما على صعيد الابتكار تتجاوز الأضرار التي تلحقها

لكن الوضع تغير الآن". وإلى جانب تحكمها بالدخول إلى العالم الرقمي، خصوصا وأن محرك البحث غوغل يستحوذ على 93 في المئة من السوق، تحتجز هذه المجموعات شبه الاحتكارية مستخدميها في بيئة موصدة على ما تؤكد توليدانو.

وقد استخلصت المفوضية الأوروبية العبر من انتكاسات الماضي بسبب إجراءات طويلة ومتاخرة وغرامات غير رادعة كثيرا، وهي تعد لبرنامج طموح يحدد قواعد اللعبة ويشمل مواضيع تراوح بين المنافسة والحقد عبر الإنترنت مروراً بشفافية الخوارزميات.

وتكثر الشكاوى القضائية في الولايات المتحدة في حق غوغل وفيسبوك. والأخيرة مستهدفة بشكوى من الهيئة المنظمة للمنافسة و48 ولاية بتهمة استغلال موقع مهيمن. وقد استدعي رؤساء الشركات التكنولوجية الكبرى عدة مرات أمام الكونغرس في إطار المساعة.

هذه أعطت الانطباع أنها لا تقهر في عالم كانت تبدو فيه الكثير من الأمور متينة وصلبة لكنها باتت ضعيفة اليوم". وحققت هذه الشركات مكسبا ماليا أكثر منه اقتصاديا خصوصا وأن غوغل تعاني من تراجع كبير في سوق الإعلانات و"بوكينغ كوم" من شلل القطاع السياحي.

وفي حين تنفق الدول الآلاف من المليارات لتجنب الإفلاس، راحت أسعار أسهم هذه الشركات ترتفع منذ يناير الماضي مع 35 في المئة ليفيسبوك و67 في المئة لأمازون و68 في المئة لأبل.

ويضاف إلى ذلك منصة زوم التي أسسها مهندس من كاليفورنيا العام 2011 والتي ارتفع سعر سهمها بنسبة

عالمية تقدر بنحو 100 في المئة في وقت سابق من هذا العام. وتعد هذه الشركات جزءا من "الجيل الجديد" من الشركات الناشئة التي تأسست في العقد الأخير.

وتعد هذه الشركات جزءا من "الجيل الجديد" من الشركات الناشئة التي تأسست في العقد الأخير.

وتعد هذه الشركات جزءا من "الجيل الجديد" من الشركات الناشئة التي تأسست في العقد الأخير.



ضاعف فيروس كورونا أرباح شركات التكنولوجيا العملاقة في العالم، حيث استفادت من الحجر المنزلي والتحول على التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد، غير أن هذه الطفرة في النمو جعلت الحكومات تسلط أنظارها أكثر على التأثير القوي لهذه الشركات ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات استثنائية.

باريس - كرسيت جائحة كورونا، من خلال تسريع عملية الانتقال الرقمي، نفوذ شركات التكنولوجيا العملاقة مع المليارات من المستخدمين اليوميين، إلا أنها شهدت بقطة لدى الدول حيال سلطتها الكبيرة.

وكانت هذه الشركات تتمتع بموقع قوة قبل الجائحة، إلا أنها بسطت هيمنتها الكاملة خلال العام 2020 من خلال اجتماعات عبر منصة "زوم"

وعمليات البحث عبر "غوغل" وتبادل الرسائل عبر "واتساب" والأمسيات عبر "تفليكس". وتعرف هذه الشركات في الولايات المتحدة بمختصر "غافام" أي غوغل وأمازون وفيسبوك وأبل ومايكروسوفت، وفي الصين "باتكس" أي بايدو وعلي بابا وتنتست وشيامو.

وتقول خبيرة الاقتصاد، جويل توليدانو، الأستاذة في جامعة باري - دوفين إن "نجمات الرأسمالية الرقمية

وعمليات البحث عبر "غوغل" وتبادل الرسائل عبر "واتساب" والأمسيات عبر "تفليكس". وتعرف هذه الشركات في الولايات المتحدة بمختصر "غافام" أي غوغل وأمازون وفيسبوك وأبل ومايكروسوفت، وفي الصين "باتكس" أي بايدو وعلي بابا وتنتست وشيامو.



تكنولوجيا رقمية لا تقهر